



الجلسة ٦٠٤٢

الجمعة، ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، الساعة ١٥/٤٠

نيويورك

الرئيس:	السيد يوريكا (كرواتيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي السيد سافرنكوف
	إندونيسيا السيد ناتاليغاوا
	إيطاليا السيد ترزي دي سانتا أغاتا
	بلجيكا السيد غرواس
	بنما السيدة خاكوميه
	بوركينافاسو السيد كافاندو
	الجمهورية العربية الليبية السيد الدباشي
	جنوب أفريقيا السيد كومالو
	الصين السيد ليو شنمين
	فرنسا السيد ريبير
	فيتنام السيد هوانغ شي ترونغ
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السير جون ساورز
	الولايات المتحدة الأمريكية السيدة ديكارلو

جدول الأعمال

الحالة في تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى والمنطقة دون الإقليمية

تقرير الأمين عن بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد (S/2008/760)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim

.Reporting Service, Room C-154A



افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٤٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى والمنطقة دون الإقليمية

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد (S/2008/760)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأني تلقيت رسالتين من ممثلي تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى، يطلبان فيهما دعوتهما إلى الاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس، وجرى على الممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة هذين الممثلين إلى الاشتراك في النظر في البند، دون أن يكون لهما الحق في التصويت، وفقاً للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل السيد علام مي (تشاد) والسيد بوكري - كونو (جمهورية أفريقيا الوسطى) مقعدين على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقاً للتفاهم الذي

توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت للسيد فيكتور دا سيلفا أنجلو، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد.

تقرر ذلك.

أدعو السيد أنجلو إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول الأعمال. ويجتمع المجلس وفقاً للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2008/760 التي تتضمن تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد.

يستمع المجلس في هذه الجلسة إلى إحاطة إعلامية من السيد فيكتور دا سيلفا أنجلو، الممثل الخاص للأمين ورئيس بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد. وأعطى الكلمة الآن للسيد أنجلو.

السيد أنجلو (تكلم بالإنكليزية): أشكركم على إتاحة الفرصة لي لتقديم إحاطة إعلامية إلى المجلس بشأن تقرير الأمين العام المؤرخ ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ عن تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى والوارد في الوثيقة S/2008/760. وأعتذر عن التأخير في تقديم هذا التقرير نظراً للحاجة إلى التيقن من أن حكومتي تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى قد تمت استشارتهما بالكامل في مسألة قوة الأمم المتحدة المقترحة، ويحتوي التقرير على خطة منقحة ومفهوم العمليات للقوة المقترحة وهو خلاصة مشاورات واسعة النطاق مع الأطراف المعنية.

في أعقاب آخر إحاطة إعلامية قدمتها في ١٩ أيلول/سبتمبر، أعلن المجلس بقراره ١٨٣٤ (٢٠٠٨) عن اعتماده الإذن بنشر قوة عسكرية تابعة للأمم المتحدة لتحل محل القوة العسكرية التي يقودها الاتحاد الأوروبي في تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى، وطلب تقديم مستحثة عن التخطيط والإعداد لنقل السلطة في ذلك الإطار. ولهذا الغرض، قامت بعثة تقييم فني بزيارة تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى في تشرين الأول/أكتوبر، وبعد ذلك أجرت الأمم المتحدة

بقوات تحت لواء بعثة الأمم في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد، بيد أن التزامها القوي هذا مرهون بالضمانات التي تقدمها بلدان أخرى مساهمة بقوات بتوفير عوامل التمكين، بما فيها عيادة طبية من المستوى الثاني. ويتطلب الانتقال السلس أن تؤكد البلدان المساهمة بقوات في إطار قوة الاتحاد الأوروبي في الأيام القادمة قبولها الخدمة من جديد، ولو لفترة انتقالية، في إطار قوة الأمم المتحدة.

وبجانب هذا التحويل للقوات الموجودة بالفعل في الميدان، ستحتاج بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد إلى دعم قوي من الدول الأعضاء لتشكيل القوة، بما في ذلك المعدات وأدوات التمكين. وبالنظر إلى تقلب الوضع الأمني والتحديات الجغرافية والمناخية، فإن قوة الأمم المتحدة يجب أن تتمتع بدرجة عالية من القدرة على التحرك. وأحث الدول الأعضاء كافة على توفير القوات وعناصر الدعم اللازمة بأسرع ما يمكن.

إن تنفيذ قوة الأمم المتحدة لولايتها بنجاح يتطلب أن تتمتع بحرية الحركة الكاملة، وقبل نشر هذه القوة، لا بد من إبرام اتفاق بين الأمم المتحدة وحكومتها وتشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى بشأن مركز القوات بالإضافة إلى مذكرة تفاهم تتعلق بالبنى التحتية واستعمال مواقع قوة الاتحاد الأوروبي.

وبعد الاجتماع الذي عقد بين الأمين العام والرئيس ديبي في الدوحة، سيقوم فريق من كبار الخبراء الفنيين بزيارة للمنطقة الأسبوع القادم لمواصلة المشاورات مع السلطات الوطنية بشأن الترتيبات القانونية والإدارية. وفي غضون ذلك، أجرت بعثة الأمم المتحدة بالفعل اتصالات مع السلطات الوطنية المختصة بشأن مضمون تلك الترتيبات.

ولا يزال الوضع في تشاد يتسم بالهشاشة. والعملية السياسية الداخلية في إطار الاتفاق المبرم في ١٣ آب/

مباحثات مكثفة مع الحكومتين والبلدان المساهمة بقوات وقوة الاتحاد الأوروبي.

وقد أبدت الحكومة التشادية في البدء ترددا في قبول قوة للأمم المتحدة مكونة من ٦٠٠٠ جندي بحجة أن الوضع الأمني تحسن في الأشهر الأخيرة وأن وجود تلك القوة قد يشكل عبئا كبيرا على البيئة. وأجريت مشاورات رفيعة المستوى في نيويورك وفي الميدان. وفي ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر أعطى الرئيس ديبي، في لقاء له مع الأمين العام في الدوحة، موافقة حكومته لنشر قوة قوامها ٩٠٠ جندي في شرق تشاد. ولتلبية احتياجات قوة مكونة من ٩٠٠ عنصر، تم تحديد أوجه التخفيض الممكنة بما في ذلك جنود الدعم بالطائرات العمودية ووحدات الإشارة والقوات الخاصة ووحدات الاستطلاع وبعض العناصر اللوجستية. ومن شأن ذلك أن يخفف تكلفة الدعم اللوجستي والتمكين إلى الحد الأدنى. وإن أي تعديلات أخرى للقوة ستؤثر تأثيرا سيئا على قدرتها على تنفيذ ولايتها.

وفيما يتصل بالطلب المحدد لمجلس الأمن بأن يكون للأمم المتحدة وجود عسكري في شمال شرقي جمهورية أفريقيا الوسطى، يطرح التقرير خيارات ثلاثة. إذا كانت رغبة مجلس الأمن استحداث وجود عسكري دائم في شمال شرقي جمهورية أفريقيا الوسطى، فإن تلك القوة ستحتاج إلى إبراز وجودها وتوسيع نطاقه فوق ما كانت عليه قوة الاتحاد الأوروبي، وستحتاج أيضا إلى القدرة على القيام بدوريات منتظمة إلى سام أوندجا الواقعة على بعد ٢٠٠ كيلومتر من بيراو حيث يوجد مخيم كبير للاجئين.

وفي تلك الأثناء كانت الأمانة العامة منخرطة بنشاط في عملية تشكيل القوة لضمان عدم حدوث فراغ أمني في نهاية ولاية قوة الاتحاد الأوروبي. وحتى هذه اللحظة أعلنت ١٦ دولة عن عزمها النظر بعين القبول إلى فكرة المساهمة

يتمثل في الاعتداءات المتكررة والحوادث الأمنية ضد العاملين في مجال المساعدة الإنسانية والسكان المدنيين.

وقد واصلت البعثة تعاونها مع السلطات التشادية لتسهيل تدريب ونشر قوة الأمن الموحدة في أعقاب إنشائها رسميا في أواخر أيلول/سبتمبر. ويؤمل أن يتحقق هدف تدريب ٨٥٠ عنصرا من تلك القوة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩. ويستمر نشر القوة رغم المعوقات اللوجستية الكبيرة.

وحتى اليوم، تلقى الصندوق الاستئماني الذي تديره بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد ما يزيد قليلا على ١٩ مليون دولار من مساهمات المانحين، من إجمالي مبلغ ٢٣ مليون دولار المطلوب لتقديم الدعم للقوة في الأعوام الخمسة الأولى لعملياتها. والصندوق الاستئماني تنضب موارده بأسرع مما كنا نتوقع ونعمل الآن في تعاون وثيق للغاية مع الحكومة ومع رئاسة المنظمة لضمان تغذية الصندوق بأسرع ما يمكن، وقد يتاح لنا بعض الوقت في أوائل العام القادم لعقد مؤتمر للمانحين. ومن المهم، في هذه الأثناء، أن يستمر المانحون في توفير الدعم للصندوق.

ويسرني أيضا أن أشير إلى التعاون الممتاز مع حكومتي تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى ومع قوة الاتحاد الأوروبي وفريق الأمم المتحدة القطري والهيئات العاملة في المجال الإنساني. وستواصل البعثة التشاور والتعاون بصورة مكثفة مع كل الشركاء ذوي الصلة في تنفيذ ولايتها.

في الختام، أود أن أقول إن بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد ملتزمة بتهيئة الظروف الأمنية المؤاتية للعودة الطوعية والأمنة والمستدامة للاجئين والمشردين داخليا إلى ديارهم. مع ذلك، من الأهمية بمكان التأكيد على أن الاستقرار في تشاد يعتمد أيضا على التزام الجميع في تشاد، زعماء الحكومة والمعارضة، التزاما جادا

أغسطس أحرزت بعض التقدم من خلال تقديم مشاريع قوانين في الجمعية الوطنية تناول الإصلاح الانتخابي. كما أحرز تقدم محدود في تنفيذ اتفاق سرت المبرم في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ بين حكومة تشاد وجماعات التمرد الرئيسية. وتدل التقارير على أن القوات المسلحة التشادية وجماعات التمرد قد عززت مواقعها على جانبي الحدود في الشهور الأخيرة.

إن الاجتماعات المنتظمة لفريق الاتصال المنشأ بموجب اتفاقية داكار المبرمة في آذار/مارس ٢٠٠٨، وعودة العلاقات الدبلوماسية مؤخرا بين تشاد والسودان تبشر بالخير. وبعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد ستستمر في تقديم الدعم لفريق الاتصال، نظرا لما يمثله تطبيع العلاقات بين البلدين من أهمية قصوى لتحسين الأمن في تلك الحالة.

وأود أن أضيف أن مسؤولين كبار في حكومة السودان قد اتصلوا اليوم في السودان - الممثل الخاص للأمين العام المعني بالعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، والممثل الخاص للأمين العام المعني ببعثة الأمم المتحدة في السودان - وأبلغاهما أن حكومة السودان قد رصدت طابورا من منسوبي حركة العدل والمساواة يضم عددا كبيرا من المركبات. ولم تتمكن من التحقق من صحة المعلومات الواردة من الحكومة السودانية، ولكن سيساورنا قلق بالغ بالتأكيد إذا تأكدت تلك المعلومات، لأننا موقنون بأنه ينبغي تطبيع العلاقات بين تشاد والسودان كجزء من عودة الأمن وتثبيت الاستقرار في المنطقة.

فيما يتعلق بالوضع الإنساني، لا تزال تشاد تواجه أزمة إنسانية حادة. وعلاوة على ذلك، هناك تقارير تدعو للقلق البالغ بشأن أنشطة ذات نزعة قتالية في المخيمات، بما في ذلك تجنيد الأطفال. وثمة مصدر آخر للشعور بالقلق

أمر محزن للغاية. مع ذلك، هل يعيق سوء الأحوال الجوية استمرار تحرك القوات بسلاسة في وقت الحرب؟ وهل تقف تلك البوادر دليلاً على أن الناس قد سئموا مشكلة أفريقيا الوسطى؟

إن المسألة الأمنية في جمهورية أفريقيا الوسطى لا تزال اليوم موضع الاهتمام والمتابعة. هناك أزمة بالغة التعقيد في المنطقة دون الإقليمية، وبخاصة في دارفور. ثمة أناس يُكرهون على الفرار من ديارهم بسبب العنف؛ هناك الفقر والاتجار غير المشروع بالسلاح فيما القوات المسلحة عاجزة عن السيطرة على العصابات أو فرض النظام. كل تلك المسائل يجب معالجتها مع الوقت.

كما يعلم أعضاء المجلس، تسعى جمهورية أفريقيا الوسطى للخروج من عقدين من الاضطرابات السياسية والعسكرية التي أحبطت كل مساعي التنمية. إن الحوار السياسي الجامع الذي بدأ في ٨ كانون الأول/ديسمبر يقف شاهداً على رغبة الشعب والحكومة في طي تلك الصفحة من التاريخ. تلك خطوة هامة إلى الأمام لا يمكن تجاهلها. بيد أن جمهورية أفريقيا الوسطى لا تزال من المشاشة بحيث لا تستطيع بمفردها حل كل مشاكلها السيادية، بل تحتاج إلى مساعدة المجتمع الدولي لذلك، ونحن نقدر الجهود التي بذلت في هذا الصدد.

لقد أكملت بعثة التقييم الفني التابعة للأمم المتحدة تقريرها وقدمت تقييمها. ونحن نرحب بذلك التقرير الممتاز، ولكننا لا نزال في حيرة من أمرنا إزاء غياب أي إشارة إلى الاتصالات مع السلطات في جمهورية أفريقيا الوسطى، فيما عدا إشارة واحدة إلى الرغبة الأكيدة في وجود للأمم المتحدة في شمال شرقي البلاد. على أعضاء المجلس، إذن، أن يقرأوا ما بين السطور فيما يتعلق بالمباحثات مع البلد.

بإجراء حوار ديمقراطي صوب الشمول السياسي والحكم الرشيد. وإذ تعمل الأمم المتحدة بالتعاون مع المجتمع الدولي، فإنها على أهبة الاستعداد لمساعدة الأطراف في تسوية خلافاتها سلمياً.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد أنجلو على الإحاطة الإعلامية التي قدمها.

أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية أفريقيا الوسطى.

السيد بوكري - كونو (جمهورية أفريقيا الوسطى)

(تكلم بالفرنسية): أشكركم، سيدي، لإتاحة الفرصة لأخذ الكلمة وشرح موقف حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى إزاء تقرير الأمين العام (S/2008/760) الذي يكتسي في رأينا أهمية قصوى وحاسمة لمستقبل بلدنا. ولكنني أود في البدء أن أهنئ جمهورية كرواتيا، وأنتم سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨.

نرحب بالتقرير المعروض علينا بشأن تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد وعنصرها العسكري ونقل السلطة من القوة العسكرية التي يقودها الاتحاد الأوروبي، التي تنتهي ولايتها قريباً، إلى عنصر عسكري تابع للأمم المتحدة.

ونقدم بالشكر للممثل الخاص للأمين العام ورئيس البعثة، السيد فيكتور أنجلو، على عرضه المفيد لتقرير الأمين العام. بيد أن التقرير يثير لدى وفدي بعض التساؤلات التي أرجو أن يؤذن لنا بطرحها الآن.

هل لدى قوات الدفاع والأمن في جمهورية أفريقيا الوسطى خبرة قتالية مجربة تكفي لتأمين السلامة والأمن في شمال شرقي البلد؟ إن الأوضاع في تلك المنطقة غير واضحة، فهل يعني ذلك التخلي عن السكان المدنيين واللاجئين الذين توافدوا إليها من بلاد أخرى؟ إن انسحاب العاملين في مجال المساعدة الإنسانية من تلك المناطق مؤخراً نظراً لانعدام الأمن

إن استمرار عدم الاستقرار الذي نريد أن نستأصل شأفته إلى الأبد في المنطقة دون الإقليمية يعرقل إقامة علاقات حسن الجوار. وقد حان الوقت للقيام بعمل متضافر بدعم من الأمم المتحدة يفضي إلى إعادة توطيد دعائم القانون والنظام. ونرحب باستراتيجية الخروج المقترحة لبعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد في التقرير والتي تتماشى تماما مع عملية إصلاح القطاع الأمني. وكما ذكر دبلوماسي مرموق، ينبغي إقامة صلة وثيقة بين إصلاح القطاع الأمني وبعثة الأمم المتحدة.

ونريد أن نواصل التعاون الوثيق مع منظمة الأمم المتحدة وموظفيها العاملين في المجال الإنساني والعاملين في مجال الإغاثة الإنسانية المرتبطين بها. ورغبة منا في الاستمرار في ذلك، ولأننا لا نريد أن نترك أي فراغ قانوني بالنظر إلى هشاشة المؤسسات في البلاد، فإن حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى تطلب وحدة عسكرية عملياتية قوامها نحو ٥٠٠ فرد من القوات للبقاء في منطقة بيراو المدججة لأسباب إنسانية وسياسية واقتصادية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل تشاد.

السيد علام - مي (تشاد) (تكلم بالفرنسية): سيدي الرئيس، أشكركم على هذه الفرصة لتقديم ملاحظات حكومي بشأن محتويات التقرير قيد البحث (S/2008/760).

أود أولاً أن أرحب بالإحاطة الإعلامية عن تقرير الأمين العام الذي قدمه الممثل الخاص للأمين العام، السيد أنجيلو. وأرحب أيضاً بهذه الفرصة لإبداء ملاحظاتي بشأن التقرير. إن تجربتنا مع القوة العسكرية بقيادة الاتحاد الأوروبي توفر لنا العديد من الدروس القيمة التي يمكن أن نلهمنا في وضع قوة جديدة لضمان تنفيذ فعال للولاية الأصلية والتي

ولوفدي أيضاً تساؤل آخر بشأن الأرقام الواردة في الخيارات الثلاثة المقترحة للوجود العسكري في شمال شرقي جمهورية أفريقيا الوسطى، ولدينا انطباع بأن تلك الاستنتاجات لم تكن هي أفضل ما يمكن استخلاصه.

وتجدر الإشارة إلى أن المنطقة المشمولة بالمناقشة اليوم منطقة حساسة تمثل جزءاً من مثلث يضم حدود تشاد والسودان وجمهورية أفريقيا الوسطى. كما يمثل الطريق التجاري الموصل إلى البحر الأحمر عبر بورتسودان. كذلك فإنها منطقة غنية بالموارد المعدنية ووفيرة بالحيوانات البرية، غير أن الحياة الحيوانية قد قضت عليها أعمال الصيد غير المشروعة على مر العقدين الماضيين من الأزمة بسبب عدم وجود جيش مجهز تجهيزاً قوياً.

ومع أزمة دارفور تدفق اللاجئون بسبب أعمال المتمردين واستقبال الأشخاص المشردين داخلياً. وما كان في الماضي ملاذاً للسلم أصبح اليوم مكاناً يعج تماماً بالاضطرابات. وتبعاً لذلك، تأثرت حقوق الإنسان وتدمرت البيئة.

إن العاملين في المجال الإنساني الذين نشيد بهم لشجاعتهم واستعدادهم للعمل في ظروف صعبة وخطيرة - هم دائماً موضع ترحيب. عند هذه النقطة أعتقد أن الاستقرار في ذلك الجزء من جمهورية أفريقيا الوسطى لم يبدأ بعد. ولا تزال الدولة تسعى إلى الشروع في إصلاح القطاع الأمني. وتلك العملية طويلة ومعقدة جداً وتتطلب إرادة سياسية من جانب الحكومة التي أصبح وجودها ملموساً الآن وتوفرت لديها الموارد الكافية، بالإضافة إلى مبلغ أربعة ملايين دولار تلقتها من صندوق بناء السلام. وهذا الاستقرار الواضح نتيجة وجود قوة الاتحاد الأوروبي، حيث أن دولة جمهورية أفريقيا الوسطى لم تقم حقاً بإعادة بسط سيطرتها على المنطقة.

يأتي تمويل القوات الأمنية من ميزانية الأمم المتحدة. وإن لم يتيسر ذلك، نناشد المجتمع الدولي تقديم مساهماته في الصندوق الاستئماني.

وتتفق مع الذين يؤيدون وجهة النظر القائلة بأنه لا يمكن لأي قوة عسكرية أن تضمن الأمن بصورة مستدامة إذا لم يتغير السياق السياسي الذي يكمن وراء انعدام الأمن الأصلي. ولكن لتتذكر أن هذه القوة يجب أن تخدم القانون، أي حكم القانون الديمقراطي الذي يجري إرساؤه داخل تشاد، ويجب أن يكون أقوى من المجموعات غير الشرعية التي يجري الإبقاء عليها من الخارج. وهذا يعني أن ترسيخ حكم القانون والديمقراطية الذي نأمل في توطيده داخل تشاد سوف يتطلب بالضرورة إحلال الاستقرار والسلام في البلد لإحباط الاستراتيجية الخفية للمجموعات المسلحة.

وبالنسبة لنا فإن مصدر عدم أمننا يأتي من شرقي البلاد التي تسببت أزمة دارفور في زعزعة استقرارها جراء وجود اللاجئيين السياسيين التشاديين المشردين داخلها أيضا، وهم ضحايا هجمات الجنجويد وآثار الصراعات بين الجماعات في دارفور على شرقي تشاد، واستغلال تلك الصراعات من جانب السياسيين لتشكيل جيوش واستخدامها للإطاحة بالمؤسسات الوطنية الديمقراطية وتفشي العصابات عبر الحدود وما إلى ذلك.

مع ذلك، ومن دون أن نرغب في تسميم العلاقات مع جيراننا وإخواننا السودانيين، لا بد لنا من أن نقول أننا لا نفهم الملاحظات التي أبدتها بعض الأطراف التي تسعى إلى مساواة المعتدي بالضحية والخوض في كلام غريب وتبرير الأسباب بالنتائج. إن مخيمات اللاجئيين ومخيمات الأشخاص المشردين داخلها والتجنيد القسري، بما في ذلك تجنيد الأطفال، وتهريب الأسلحة، وانتهاكات حقوق الإنسان في المنطقة والإفلات من العقاب، من الواضح أنها كلها نتيجة

نالت إعجابنا لكونها جيدة وواضحة، بالنظر إلى أن الوجود الدولي في شرقي تشاد، لا يمثل عمليات حفظ سلام تقليدية، كما يتكرر لنا ذلك دائما.

وفي هذا الصدد، وفي سياق المشاورات الدائرة المثمرة والتي ستستمر في المستقبل بين السلطات التشادية المختصة وفريق الأمين العام، نعتقد أننا لسنا بعيدين من التوصل إلى نتائج قاطعة متشاطرة، سوف تمكن من التخطيط المباشر لتلك القوة بغية النقل الفعال للسلطة في ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٩ بين القوة العسكرية التابعة للاتحاد الأوروبي والقوة الجديدة. وفي الوقت نفسه، نؤكد بالطبع دعمنا للطلب الذي تقدم به إخواننا في أفريقيا الوسطى وجيراننا، كما ذكر ممثلهم، بشأن تجديد وتعزيز وجود بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد في الجزء الشمالي الشرقي من بلادهم.

وعلاوة على ذلك أود أن أكرر موقف حكومة بلادي ومؤداه أنه لضمان الإبقاء على الآثار الدائمة لوجود الأمم المتحدة في شرقي تشاد، ولعدم وجود أرضية لإعطائها ولاية سياسية بالنظر للمسائل السياسية المتصلة بالحالة في شرقي تشاد، يجري النظر فيها في أطر نحيط بها جيدا. وهنا أيضا يهدف موقفنا ببساطة إلى ضمان الكفاءة العالية كي لا تكون الوساطات القائمة معقدة أو مزدوجة من دون فائدة. ومهما يكن عليه الأمر، نرحب بكون الأمم المتحدة تعمل على دعم هذه العملية وسوف تكون مشتركة فيها.

أما فيما يتعلق بنشر المفزة الأمنية المتكاملة، فقد تأخر وزع الـ ٨٥٠ فردا بالنظر إلى البطء والطاقة المحدودة لمركز الأمم المتحدة المسؤول عن تدريبهم في وقت مبكر. ولدينا وحدة كافية من أفراد الشرطة والدرك لتقدمها للبعثة. وفي الوقت نفسه أوصينا بزيادة مستوى المفزة الأمنية المتكاملة إلى ١٧٠٠ فرد. ونكرر رغبتنا في أنه ينبغي أن

ملتزمة برؤية العملية من خلال اختتامها على شكل انتخابات حرة وشفافة.

وبينما نناقش استبدال عملية الاتحاد الأوروبي العسكرية بعنصر عسكري لبعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد، أود أن أعرب عن امتنان بلدي وشكره للاتحاد الأوروبي الذي استجاب لتوقعاتنا، وكذلك للعاملين في المجال الإنساني الذين يسعون إلى حماية الأشخاص المعرضين لانعدام الأمن السائد في شرق تشاد.

ونود بشكل خاص أن نشكر فرنسا التي أطلقت عملية الإنقاذ هذه، والتي تؤدي دور الطرف الرئيسي فيها. كما نود أن نشدد على أن هذه العملية لا تسعى إلى دعم النظام، بعكس الادعاءات التي أطلقها البعض ضد فرنسا وهي صديق قديم العهد لبلدي، وإنما إلى مساعدة بلد وشعبه على الصمود والعيش في ظل كارثة أمنية وإنسانية تهدد السلام والأمن في المنطقة دون الإقليمية.

ونود أيضا أن نثني على العاملين في المجال الإنساني الذين يخاطرون بحياتهم يوميا من خلال أنشطتهم من أجل شعب ضعيف.

أخيرا، سأقصر في واجبي إن اختتمت من دون تكرار استعداد الحكومة التشادية المتواصل للتعاون مع الأمم المتحدة في ما يتعلق بالتحضير لاستبدال عملية الاتحاد الأوروبي العسكرية بالعنصر العسكري من بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد.

السيد أوربيننا (كوستاريكا) (تكلم بالإسبانية): في البداية، أود أن أشكر الممثل الخاص، السيد أنجلو، على عرضه تقرير الأمين العام (S/2008/760).

أود أيضا أن أعرب عن الامتنان الخاص لممثلي جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد على بيانتهما. وتضيف البيانات الصادرة عن البلدان الواقعة ضمن المناطق المتضررة

أزمة دارفور. وكنا نحبذ نقل المخيمات أو تقييد المنطقة حقا، بينما نتولى المسؤولية عن أمن حدودنا. تلك هي حقيقة الأمر. لا يوجد تصميم سياسي في تشاد على محاربة عدم الأمن أو الإفلات من العقاب. ولا تتوفر لدينا القدرة الكافية لمواجهة الكم الهائل من التهديدات في الميدان. ونهيب بالمجتمع الدولي أن يساعدنا في تعزيز قدرتنا، ولكن بوضوح لا نريد ذلك بأي ثمن كان.

ومما لا شك فيه أن تسوية الأزمة في دارفور ستكون في شكل حل سياسي بصورة أساسية وهو الحل اللازم للحالة في شرقي تشاد. ولن ندخر جهدا إذا اقتضى الأمر ذلك من أجل التمكين من التوصل إلى نتيجة ناجحة في المفاوضات لإحلال السلام في دارفور. وما من حركة تمرد سودانية في دارفور تلت أو ستتلقى أي دعم من تشاد ما لم يكن ذلك خدمة للسلام. قد يتمتع المتمردون بالدعم المحلي بسبب الحرب الحدودية بين المجتمعات المحلية، ولكن الحكومة التشادية ليست مسؤولة عن ذلك.

ولتعزيز التماسك الوطني، يجب أن تتخلى المجموعات المسلحة التشادية عن استخدام القوة وأن تعود إلى البلد، في احترام كامل لاتفاقية سرت المؤرخة ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، عوضا عن دحض الاتفاقية بحجة انتهاء العمل بها أو عبر احتلاق الأعداء لمواصلة عملياتها التخريبية ضد مصالح بلدها.

إضافة إلى ذلك وقبل أي شيء آخر، سيتطلب إرساء سلام دائم في تشاد تعزيز سيادة القانون بطريقة ديمقراطية في البلد من خلال تنفيذ مخلص لأحكام الاتفاقية السياسية المؤرخة ١٣ آب/أغسطس ٢٠٠٧. وعلى الرغم من انتقاد المعارضة الذي لا يمكن تفاديه، تعتقد الحكومة التشادية بأن العملية لا تزال تسير في الاتجاه الصحيح وهي

”لن يكون توسيع نطاق البعثة لتشمل عنصرا عسكريا بالأمر الفعال، ما لم تكلف البعثة، إضافة إلى ولايتها الحالية التي تشمل الشرطة، وسيادة القانون، وحقوق الإنسان، والشؤون المدنية، بدعم الجهات المعنية التشادية في معالجة الأسباب الكامنة وراء انعدام الأمن والمتصلة بعودة اللاجئين والمشردين داخليا على نحو آمن وبصورة طوعية“.

وفي هذا الصدد، نرحب بالمعلومات الواردة في التقرير الأخير للأمين العام المتعلقة بالأنشطة التي تضطلع بها البعثة بهدف دعم السلطات التشادية في مجالي القضاء والسجون من حيث تدريب المفزة الأمنية المتكاملة ونشرها، إضافة إلى عملها المشترك مع حكومة تشاد والمجتمع المدني في منع العنف الجنسي.

ونحن مهتمون جدا بشكل خاص بعمل البعثة في تعزيز المصالحة والحوار على المستوى المحلي، كما كان الحال بالنسبة إلى كيرفي. ونود أن نحصل على معلومات إضافية من الممثل الخاص تتعلق بهذه الجهود والدروس المستفادة من تلك العملية.

إننا نؤمن بأن زيادة تعزيز هذا الشكل من أنشطة الدعم أمر ممكن، ولهذا السبب، فإننا ندعم التوصيات بتكليف البعثة بمهام إضافية كما هو محدد في الفقرة ٨٣ من التقرير المؤرخ ١٢ أيلول/سبتمبر الذي يوصي، في المقام الأول،

”(أ) دعم السلطات الوطنية والمحلية في إزالة التوترات المحلية لتعزيز البيئة الملائمة لعودة المشردين داخليا؛

”(ب) دعم الحكومة في الجهود التي تبذلها لوضع حد لظاهرة الإفلات من العقاب على الجرائم المرتكبة ضد المدنيين والعاملين في المجال الإنساني؛

عناصر مفيدة ينبغي لأعضاء المجلس أخذها في الاعتبار، كما هي الحالة هنا.

يدعم بلدي مفهوم العمليات الذي حدده الأمين العام في تقريره الأخيرين. أي استبدال عملية الاتحاد الأوروبي العسكرية عند نهاية ولايتها بعنصر عسكري من بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد.

إننا نتفق مع تقييم الأمين العام بأنه ينبغي لهذه القوة أن تتمتع بقدرات تحرك وتجارب كبيرة، بما يشمل عنصرا جويا قويا. وقد دعم بلدي، إلى جانب أعضاء آخرين في هذا المجلس، استحداث عنصر عسكري للأمم المتحدة، ونود أن نشكر الأمين العام على تقديم ثلاثة خيارات في تقريره.

ومع أخذ طلبات حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى المتكررة لهذا المجلس في الحسبان، ومع الاعتراف الواسع بأن وجود عملية الاتحاد الأوروبي العسكرية قد ساهم في تحسين الحالة الأمنية في مناطق عملياتها، فقد استمع بلدي بانتباه شديد إلى ما قاله ممثل جمهورية أفريقيا الوسطى. وبعد الاطلاع على تقرير الأمين العام، نميل إلى تفضيل الخيار الثاني، ولا شك أن كلماته أكدت صحة أفكارنا. ونأمل أن تكون مناقشات المجلس والممثل الخاص بشأن حيوية وفعالية هذه الخيارات مثمرة.

وفيما يتصل بالخيار الأول، ينبغي لنا أن ننظر فيما إذا كان هذا يؤدي إلى حالة فراغ أمني غير مرغوب بها نهائيا في هذا الوقت. وفي مناسبات أخرى شدد بلدي أيضا على أهمية أن يواجه هذا المجلس الأسباب الجذرية للصراعات وليس عواقب أو أعراض هذه الصراعات المسلحة وحسب.

ونتيجة لذلك، نتفق مع تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد في ١٢ أيلول/سبتمبر (S/2008/601)، الذي جاء في الفقرة ٨٣ منه ما يلي:

معلومات إيجابية مهمة عن أنشطة بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد وعن القوة العسكرية بقيادة الاتحاد الأوروبي وعن النتائج التي تحققت على أيديهما.

وسوف أركز في تعليقاتي على أربع نقاط. أولاً، ما زال المدنيون في شمال شرق جمهورية أفريقيا الوسطى وشرق تشاد في حالة بالغة الخطر. وقد حدثنا السيد جون هولمز، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية، الذي زار المنطقة مؤخراً، عن ذلك في الأسبوع الماضي. ولا تزال لأزمة دارفور عواقب إنسانية وأمنية في المنطقة، ولا يزال الكثير من المدنيين بحاجة إلى مساعدة دولية من أجل البقاء.

وكما فعل ممثل تشاد، نرحب بعمل العاملين في المجال الإنساني في الميدان ونحث جميع الأطراف على أن تحترم تماماً أمن هؤلاء العاملين وحريتهم في التنقل. وندين بطبيعة الحال أعمال اللصوصية التي ما زالوا يتعرضون لها. كما يساورنا قلق شديد بسبب المعلومات التي تشير إلى قيام الجماعات المسلحة بتجنيد الأفراد في مخيمات اللاجئين والمشردين داخلياً، وندعو مرة أخرى إلى احترام الطابع المدني والإنساني للمخيمات.

ثانياً، نتفق مع الأمين العام في تقييمه للنتائج الإيجابية التي حققتها قوة حفظ السلام بقيادة الاتحاد الأوروبي في تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى. فقد ساعدتنا تلك العملية، تماشياً مع ولايتها، على تحسين الأوضاع الأمنية التي تقدم فيها المساعدات الإنسانية. وأكد السيد هولمز أيضاً للمجلس أن الوجود الدولي قد ساعد على تحقيق استقرار الحالة الأمنية وطمأنة فئات المدنيين الضعاف، وتحسين أمن العاملين في المجال الإنساني. وبالطبع لم تحل إطلاقاً جميع المشاكل، وليس هذا بالتأكيد الوقت لتراخي المجتمع الدولي في بذل جهوده. ورغم ذلك، نشدد بصفة خاصة على العودة المشجعة مبدئياً لبعض المشردين داخلياً في تشاد، الأمر الذي يشكل على

”(ج) مواصلة الاضطلاع، على الصعيد الإقليمي، بدور المراقب مع العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وذلك في إطار فريق الاتصال الذي أنشئ بموجب اتفاق داكار في ١٣ آذار/مارس لمراقبة تنفيذ هذا الاتفاق، وتقديم المساعدة، حسب الاقتضاء، لحكومتَي تشاد والسودان في بناء علاقات حسن الجوار“.

(S/2008/601، الفقرة ٨٣)

ونعتقد بأنه من خلال تلك التعهدات والجهود، يمكن الوفاء بالمعايير المحددة لانسحاب البعثة التي أوردتها الأمين العام في الفصل التاسع من هذا التقرير الأخير.

وبالنسبة للحالة الإقليمية، يود بلدي التشديد مرة أخرى على أهمية هذا السياق، كما يود أن يهنئ حكومة ليبيا وفريق الاتصال على جهودهم الهامة في السعي إلى تحسين العلاقات بين تشاد والسودان.

ونرحب بالأخبار المتعلقة بتبادل السفراء بين هذين البلدين ونأمل أن نرى تنفيذاً ناجحاً لنشر قوة السلام والأمن على طول الحدود بين هذين البلدين بحسب الاتفاق.

أخيراً، يجب أن ندين مرة أخرى الهجمات على العاملين في المجال الإنساني ومضايقتهم في شرق تشاد، وهذا السلوك غير مقبول نهائياً، لا سيما بالنظر إلى حياة الرجال والنساء والأطفال الذين يعتمد بقاؤهم على قيد الحياة على هذه المساعدة. ونرجو لنشر قوة بعثة الأمم المتحدة الثانية في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد أن يوفر الأمل والغوث لهؤلاء الأشخاص.

السيد ريبير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أولاً أن أشكر الممثل الخاص، أنجيلو، على الإحاطة الإعلامية التي قدمها. وأود أيضاً أن أشكر الممثلين الدائمين لتشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى. وأعتقد أن بيانيهما قدما

أما عن بُعد العملية المتعلقة بجمهورية أفريقيا الوسطى، فهو ضروري أيضا لتوفير وجود عسكري ذي مصداقية في الجزء الشمالي الشرقي من البلد، حتى لا ينشأ مرة أخرى، لدى انتهاء ولاية قوة الاتحاد الأوروبي، فراغ أمني كالذي حدث قبل عامين، وأسهم في زعزعة استقرار المنطقة. ذلك أن وجود الاتحاد الأوروبي في بيراو هو السبب في استقرار الحالة الإنسانية والأمنية بعض الشيء، بالرغم من الأدلة الأخيرة على خطورة الحالة.

وفي هذا السياق، نرى أن الخيار الأول الوارد بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى في التقرير قد يكون غير كافٍ. ونؤيد لذلك الأخذ بخيار أوسع يتيح نشر قوة رادعة في بيراو يمكنها أيضا أن تغطي المناطق المحيطة. ونعرب عن استعدادنا لمناقشة طرائق نشر هذه القوة.

وأؤكد مجددا أهمية استعداد الأمم المتحدة لتولي المهمة بعد انتهاء بعثة الاتحاد الأوروبي في ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٩. فمن البداية الأولى لهذه البعثة، قال الاتحاد الأوروبي إنها ستكون عملية انتقالية تنتهي في ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٩. وها هو ذلك التاريخ يقترب؛ ويجب أن نستعد له بعناية. ونعرب عن التزام الاتحاد الأوروبي والمساهمين الأوروبيين في قوة الاتحاد بصفة خاصة بضمان سلاسة الانتقال. ونحث الأمين العام على أن يواصل جهوده تحقيقا لهذه الغاية وأن يدعو الجهات المحتمل أن تساهم بقوات إلى الدخول في مناقشات حول هذا الموضوع.

وبناء على هذه الملاحظات، سوف يقوم الوفد الفرنسي في غضون الأيام القليلة المقبلة بتعميم مشروع قرار على أعضاء المجلس. ونأمل أن يتمكن المجلس من اعتماد ذلك المشروع سريعا لضمان سلاسة الانتقال من قوة الاتحاد الأوروبي إلى بعثة الأمم المتحدة في ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٩، حسبما تقرر.

وجه التحديد أحد أهداف بعثتي الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة. وبذلك تكون قوة الاتحاد الأوروبي في تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى، وهي أكبر عملية عسكرية للاتحاد الأوروبي حتى الآن، نموذجا هاما جديدا للكيفية التي يستطيع بها الاتحاد الأوروبي دعم عمل الأمم المتحدة.

ثالثا، نؤكد أهمية الدور الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة والمفرزة الأمنية المتكاملة ونعرب مجددا عن دعمنا الكامل لأعمال الممثل الخاص، ونرحب، كما فعل الممثل الخاص نفسه، بالتعاون بين السلطات التشادية والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي في الميدان. ونرحب بالنشر المبدي للمفرزة الأمنية المتكاملة، الذي تأخر بعض الشيء في أول الأمر. ونرجو أن يتم نشر المفرزة قريبا جدا، ونشيد بالتزام السيد أنجيلو الشخصي في هذا السياق.

ويوفر الوجود المتعدد الأبعاد الذي أتاحه القرار ١٧٧٨ (٢٠٠٧) هيكلًا جديدا لا يمكن فيه لأحد الأجزاء أن ينجح بدون الأجزاء الأخرى.

رابعا، نود أن نشكر الأمين العام على تقريره الأخير إلى المجلس عن متابعة أعمال القوة العسكرية بقيادة الاتحاد الأوروبي بعد انتهاء ولايتها.

وفي أيلول/سبتمبر، أعرب المجلس عن عزمه نشر عنصر عسكري يحل محل قوة الاتحاد الأوروبي في تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى. ونرحب بالاتفاق الذي تم التوصل إليه بين الأمين العام والرئيس إدريس ديبي بشأن عدد القوات التي ستنتشر في شرق تشاد لتحل بكفاءة وفعالية محل قوة الاتحاد الأوروبي وتكفل تحسين التغطية الجغرافية من أجل النهوض بحماية اللاجئين والمشردين والضعاف. وأكد جون هولمز نفسه في الأسبوع الماضي أهمية هذا الجانب من جوانب الحالة.

العملية السياسية استنادا إلى اتفاق ١٣ آب/أغسطس بين الحكومة والمعارضة، فضلا عن اتفاق سرته بين الحكومة وحركة المعارضة المسلحة. وفيما يتعلق بعدد القوات، نعرب عن تقديرنا لتجديد الأمانة العامة للخطط الموضوعة، عن طريق تخفيض حجم البعثة بشكل كبير. وتتساءل عما إذا كان يمكن توقع إجراء تخفيضات إضافية بالتشاور مع الحكومة، آخذين بعين الاعتبار فعالية البعثة بطبيعة الحال، واستدامة حفظ السلام بوجه عام في أفريقيا وأحجام القوات المستمدة من حالات الأزمة الأخرى.

ونرى أن مجلس الأمن ينبغي أن يطبق معايير عادلة في إدارة الموارد المحدودة الموجودة تحت تصرفنا. وفي هذا السياق، أود أيضا أن أوجه اهتمام المجلس مرة أخرى إلى الحالة في الصومال وضرورة إيجاد طريقة عاجلة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال في المستقبل.

ولذلك لا نرى احتلافا جوهريا بين الحالة العامة في شرق تشاد والحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى. وبالتالي يبدو منطقيا، إن كنا سنستبدل القوة العسكرية بقيادة الاتحاد الأوروبي في تشاد، أن نعمل نفس الشيء في جمهورية أفريقيا الوسطى. إضافة إلى ذلك ينبغي أن نأخذ في الحسبان طلب الرئيس بوزيزي إبقاء القوات الدولية في الجزء الشمالي الشرقي من البلد. والجهود التي يبذلها في السعي إلى تحقيق المصالحة الوطنية والحوار الوطني - التي تسير سيرا حسنا في بانغي، كما نعلم - يجب أن تكافأ، وكذلك تعاونه مع الأمم المتحدة.

وأغتنم هذه الفرصة لأؤكد استعداد إيطاليا للإبقاء على المستشفى في أبشي للفترة اللازمة لضمان الانتقال السلس.

السيد ترزي دي سانت أغاتا (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): أود أنا أيضا أن أشكر الممثل الخاص، أنجيلو، على عرضه تقرير الأمين العام عن الانتقال من القوة العسكرية بقيادة الاتحاد الأوروبي إلى بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد. وفي الوقت ذاته، أود أن أعرب عن تقديري للبيانين اللذين أدلى بهما ممثلا جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد.

إن الصورة التي تظهر من تقرير الأمين العام مختلطة حقا. فما زال انعدام الاستقرار سائدا في المقاطعات الشرقية من تشاد، بالرغم من أنه يعزى بصفة رئيسية إلى أعمال العصابات وليس إلى نشاط حركات المعارضة المسلحة. ومن ناحية أخرى، هناك بوادر مشجعة على إمكان حدوث مزيد من التحسن في الحالة الأمنية تتمثل في التقدم المحرز في العلاقات بين السودان وتشاد، الذي يشهد به تبادل السفراء واتخاذ خطوات إضافية نحو إنشاء قوة رصد مشتركة على امتداد خط الحدود في إطار فريق الاتصال الأفريقي.

وفي ضوء ما قاله الممثلان الدائمات لجمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد، ومما ذكرتنا به المنظمات غير الحكومية في الأسبوع الماضي، يبدو من المهم أن نستمر في توفير إطار أممي في الجزء الشرقي من تشاد لضمان حماية السكان المشردين واللاجئين وإتاحة التسليم المأمون للمساعدات الإنسانية. وسيخدم الانتقال من القوة العسكرية بقيادة الاتحاد إلى عملية الأمم المتحدة هذا الهدف، ونحن على استعداد لبدء المفاوضات بشأن مشروع قرار يحقق هذه الغاية.

وجرى التشديد في الوقت ذاته على ضرورة معالجة الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار في تشاد. ويدعم بلدي

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون في قائمتي. وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، أود الآن أن أدعو أعضاء المجلس إلى إجراء مشاورات غير رسمية بشأن الموضوع.
رفعت الجلسة الساعة ١٦/٣٥.

ختاماً، أود أن أثني على التعاون المثالي الذي أقامته الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي مرة أخرى في صون السلم والأمن. إن تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى مثالان هامان لقدرتنا على تحقيق أكبر قدر من الأثر وضمان الاتساق بين مختلف الأطراف الفاعلة ومختلف الأدوات.